العدد (1744) السنة السابعة - الأحد (14) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

### أكد أن كردستان هي القسم الآمن من البلاد

# بارزاني: نحن جزء من العراق.. والأكراد لعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية

**اربيل / وكالات**

مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان ضيف برنامج "حديث اليوم" في قناة (روسيا اليوم) التلفزيونية، قال في اجابته عن سؤال مفاده: هل لكم أن توضحوا لنا بعض الحقائق عن كردستان وبماذا يختلف هذا الإقليم عن بقية أرجاء العراق؟: في العراق يعيش شعبان جنبا إلى جنب منذ قيام الدولة، بعد الحرب العالمية الأولى. تأسس العراق على أيدي العرب والأكراد، وهاتان القوميتان هما الأساسيتان في البلاد، وتعيشان جنبا إلى جنب. ولكن للأسف، لم تقم علاقات الشراكة بين الأكراد والعرب حين تأسست الدولة العراقية. وبقي ذلك الوضع على تلك الوضعية حتى عام ١٩٩١ حينما قام الشعب الكردي بانتفاضته المجيدة. حينئذ، تغيرت موازين القوى السياسية على الصعيد العالمي كما تغيرت مصالح المجتمع الدولي. وعلى امتداد العقد الأخير من القرن العشرين، دافع الأكراد عن طابعهم القومي وناضلوا لا من أجل الحصول على حقوقهم فحسب، بل لكي يحافظوا على الطابع الخاص لقوميتهم. تغير الوضع منذ انتفاضة عام ١٩٩١، ومنح الأكراد الحق في امتلاك أراض خاصة بهم، وفي إقامة حكم ذاتي.

ومنذ إسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣ لعب الأكراد دورا مهما جدا في العمليات السياسية التي جرت في العراق، وفي وضع الدستور الجديد.

واضاف بارزاني وهو يتناول تردي الوضع الامني والانتخابات الاخيرة: انه وكما تعلمون فإن الأيام القليلة الماضية، شهدت انتخابات في أرجاء العراق بما في ذلك أراضي هذا الإقليم. كما تعلمون، الأوضاع تغيرت منذ عام ٢٠٠٣ فقد تردى الوضع الأمني في الأراضي العراقية.. لكن، لحسن حظنا، فإن الشعب الكردي تمكن من ضمان أمنه الخاص والثبات في إقليمه. وحول سؤال يتعلق بالنزاعات السابقة بين الكرد والحكومات المتعاقبة في بغداد وهل في الامكان تجاوز ذلك الان ، بين بارزاني ان النزاعات جرت بسبب رفض حقوق الاكراد ، أما الآن فقد تغير الوضع، وأصبح للعراق دستوره الذي يحدد واجبات كل من الطرفين. الأكراد يمثلون أحد الطرفين المؤسسين للعراق الجديد، وإذا راعت الحكومة أحكام الدستور فأعتقد أن المستقبل لن تظهر فيه أية مشكلات.

وفي انتقالة الى الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا في العراق ومن ان المجتمع الدولي اعترف بان الانتخابات كانت ناجحة رغم الاعمال الارهابية هنا وهناك، واعتبر بارزاني ان الانتخابات ناجحة جدا، وحول ما تعنيه هذه الانتخابات لشعب كردستان قال بارزاني: بالنسبة لنا تعني هذه الانتخابات اختيار ممثلي كردستان في البرلمان العراقي. بعض أحكام الدستور تتطلب تدقيقا وإضافات، وينطبق هذا الكلام بشكل خاص على المادة ١٤٠ المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها، وبالتالي يمكن القول إن هنالك مسائل عدة، هي بحاجة إلى العمل الجاد.

وحول دخول الفريق الصحفي وقراءته يافطة مكتوب عليها: "العراق الآخر". متسائلين عن مدى تطوير هذه الفكرة في المستقبل، اوضح رئيس اقليم كردستان ان الكرد جزء من العراق، وهذه المنطقة تعتبر أراض عراقية أيضا. لا نقول إنها شيء آخر، ولكننا نؤكد أن هذه المنطقة يسود فيها الأمن والاستقرار، ونقول كذلك إن لدينا ثقافتنا الخاصة، وتاريخنا وتقاليدنا الخاصة بنا.

ومن ثم بين بارزاني ان هذه البقعة هي اكثر امنا بحيث ظل الأمن والاستقرار في هذه المنطقة مبعث جذب للشركات والاستثمارات الأجنبية. الأمن والاستقرار جعلا كردستان ساحة لانطلاق استثمارات ستشمل، فيما بعد، مناطق العراق الأخرى.

واضاف بارزاني ان ثقافة التسامح

مبعث فخرنا. الأكراد من حيث طبيعتهم متسامحون جدا.وفي عام ١٩٩١م استسلمت لقوات الأكراد نقطتان من الجيش العراقي، وهو الجيش الذي دمرت قواته ٤٥٠٠ قرية وتولت عمليات الإبادة وأعمال القتل، وشاركت في أعمال التخريب الواسعة.. وعلى الرغم من كل تلك المآسي، لم يتلق أحد من تلك القوات النظامية أية إهانة، ولم تخفض رتبته العسكرية، وإنما عوملوا باحترام وأعيدوا إلى البيوت بروح التسامح.. ما دام العراق يتمسك بدستوره الجديد فنحن عراقيون، وفي الوقت نفسه نحن أكراد العراق.

وبشأن استقلال السلطات الكردية عن بغداد، بين رئيس اقليم كردستان ان الدستور نص على ان العراق دولة فيدرالية ، أما كردستان فهي منطقة من مناطق البلاد وجزء من الدولة.

وفي شأن مهم آخر سأل الوفد الصحفي الرئيس بارزاني عن مستقبل العراق بعد انسحاب الولايات المتحدة منه فقال: منذ أقل من شهر، التقيت الرئيس أوباما، وناقشنا هذه المسألة. وسألته: هل يعني انسحاب القوات الأميركية من العراق، انتهاء مسؤولية أميركا حول ما يجري في البلاد، وبالتالي توقف مشاركة أميركا في الحياة العراقية؟ فأجاب بأن انسحاب القوات لا يعني انتهاء المسؤولية. ستعود القوات من العراق إلى وطنها. ولكن العلاقات مع أميركا سوف تستمر.

وفي سؤال اخير بشأن العلاقات مع روسيا اوضح بارزاني: نريد أن تكون علاقات متينة سواء بين العراق وروسيا أوبينها وبين كردستان، ولكننا حتى الآن لا نرى إلا عدم مبالاة روسية إزاء الوضع في العراق. حاليا نشاهد تطورا في العلاقات بين البلدين. أما كردستان فحتى الآن لم نر رغبة روسية شديدة في تنمية العلاقات مع هذه المنطقة. ونحن نريد أن نرى هذه النوايا الجدية مستقبلا.

# سياسيون يطالبون المفوضية بنشر استمارات العد والفرز

**بغداد / وكالات**

واصلت قوائم انتخابية إطلاق تصريحات عبرت فيها عن مخاوفها من حصول عمليات تزوير واسعة أثناء عدّ أصوات الناخبين لتحديد النسب التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في الانتخابات وسط تأكيد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات راقبت الانتخابات سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها، حيث أعربت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن استهجانها الشديد لما قالت انها افتراءات اوردتها بعض وسائل الاعلام تمس بالعملية الانتخابية ومصداقية عمل المفوضية.

وقال بيان للمفوضية أنها "تستهجن ما توارد في بعض القنوات الفضائية ومنها قناة البابلية من المساس بالعملية الانتخابية ومصداقية عمل المفوضية والتعرض لاعضاء مجلس المفوضين وبث افتراءات لا اساس لها من الصحة تهدف الى تشويش الحقائق واستغلال العواطف وتأجيج الراي العام".

واضاف: ان المفوضية عملت على زرع الثقة لدى الناخب والكيانات السياسية من خلال وضع اجراءات واضحة ومعلنة وفسحت امام الاعلام والاطراف المشاركة بالعملية السياسية الاطلاع على ابسط مفردات العمل في المفوضية وتمكين الجميع من تقديم الشكاوى وفق السياقات القانونية بخصوص اي شائبة تتعلق بنزاهة الانتخابات، موضحا أن مجلس المفوضين جدد ثقته الكاملة برئيس الادارة الانتخابية ويناشد المواطن بعدم الانجرار وراء تلك الاشاعات المغرضة والحملات التي لم تعد تخفى عليه الاهداف السياسية الكامنة وراءها ومحاولة تبرير نتائجها امام الشارع العراقي عن طريق التشكيك بالعاملين في المفوضية".

من جهة أخرى، قالت رئيس الادارة الانتخابية حمدية الحسيني: إن المفوضية رفعت دعوى قضائية ضد فضائية البابلية لنشرها انباء تفيد بحدوث تلاعب في نتائج الانتخابات، حسب بيان للمفوضية.

ونقل البيان عن الحسيني قولها إن مجلس المفوضين "اصدر امس الاول، قرارا باقامة دعوى قضائية ضد قناة البابلية للاتهامات غير المبررة التي نقلتها وكذلك على اي جهة تتعرض بالطعن والتشهير لاي عضو من اعضاء مجلس المفوضين، لافتة الى أن كل الاتهامات التي كيلت ضد المفوضية غير مبررة لعدم مصداقيتها ولعزلتها عن الادلة والبراهين".

وأوضحت الحسيني، ان مركز ادخال البيانات مفتوح لاطلاع جميع المراقبين وهو مركز منفصل عن الادارة الانتخابية ويشرف عليه ثلاثة اعضاء من مجلس المفوضين ويمتلكون صلاحيات كاملة في تعيين الموظفين او فصلهم في حالة عدم اهليتهم للعمل، مبينة أن عمليات التزوير غير ممكنة لوجود ارقام سرية لكل حاسوب.

وفي هذا الإطار، دعت قائمة "الائتلاف الوطني العراقي" المفوضية إلى نشر استمارات العد والفرز لجميع المحافظات على موقع المفوضية الإلكتروني.

وقال مرشح القائمة إبراهيم بحر العلوم: إن إجراء من هذا القبيل سيضفي المزيد من الشفافية على عمل مفوضية الانتخابات.

وأكد بحر العلوم بحسب راديو (سوا) أن مراقبي الائتلاف الوطني العراقي لم يسجلوا خروقات كبيرة أثناء سير الانتخابات.

وعلى الصعيد نفسه، قال مسؤول أوروبي إن مسؤولين في مفوضية الانتخابات ضبطوا وهم يتلاعبون بنتائج الانتخابات.

وفي المقابل، أعربت مديرة الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات حمدية الحسيني عن دهشتها من كيل الاتهامات بحصول حالات تلاعب في عمليات عد وفرز الأصوات. وقالت الحسيني بحسب راديو (سوا) إنها تتعجب لهذه الاتهامات لأن الانتخابات جرت بحضور ٧٠٠ ألف مراقب ينتمون للقوائم المتنافسة، فضلا عن مراقبين محليين ودوليين.

من جهتها نفت قائمة ائتلاف دولة القانون ضلوعها بتزوير الانتخابات التشريعية، أو السعي إلى التأثير في نتائجها.

وقال مرشح القائمة كمال الساعدي: إن أعضاء القائمة لم يقتربوا من صناديق الاقتراع ولا من عملية عد الأصوات، مشيرا إلى أن قائمته متقدمة على غيرها بفضل تصويت الناخبين وحده، واصفا الحديث عن تزوير الانتخابات بالاتهامات الإعلامية التي لا تستند إلى أي أساس واقعي.

واستبعد الساعدي أن تترك هذه الاتهامات آثارا سلبية على العملية السياسية في العراق لأن الأمم المتحدة هي التي تتولى الإشراف عليها.

وفي السياق ذاته قللت شبكة "عين العراق" لمراقبة الانتخابات من أهمية الاتهامات المتعلقة بحصول تزوير في نتائج الانتخابات، مشددة على أن الانتخابات جرت بصورة سليمة وشفافة.

ودعا المدير التنفيذي للشبكة مهند الكناني القوائم الانتخابية إلى عدم التشكيك بالانتخابات قبل إعلان نتائجها، وحث المفوضية على التعامل بجدية مع الطعون والشكاوى التي تصلها من المرشحين.

# حوارات سياسية مكثفة للبحث في تشكيل الحكومة المقبلة

**بغداد / هشام الركابي**

يكثف بعض قادة القوائم الانتخابية لقاءاتهم للبحث في ترتيب الأوضاع السياسية وإدارة شؤون البلد في المرحلة المقبلة، في وقت تواصل فيه مفوضية الانتخابات إعلان النتائج الجزئية للانتخابات التشريعية وتبدت مؤشراتها الأولية الى خريطة توزيع القوائم في البرلمان المقبل. وفي منتجع صلاح الدين بحث رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائبه عادل عبد المهدي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية، وفقا لما ذكره المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية.

حيث شدد المجتمعون، على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة الاتحادية المقبلة لتكون حكومة تمثل جميع مكونات الشعب العراقي، مؤكدين ضرورة تقوية العلاقات بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية.

وحسب مصدر مقرب في الاجتماع، إن المجتمعين اكدوا ان مبدأ التوافق السياسي في العراق سيكون متبعاً في تشكيل أية حكومة عراقية مقبلة.

وأن أية حكومة عراقية لا يمكنها أن تتشكل من دون الجانب الكردي اذ لا يمكن تصور تشكيلها من دونه، مؤكداً على عدة شروط لدى التحالف الكردستاني سيتم الاتفاق على تنفيذها مع أي حزب أو ائتلاف سيفوز بالانتخابات المقبلة. وأن يكون هناك برنامج واضح للحكومة المقبلة محدد بجدول زمني.

واشار المصدر الى تعذر التمكن من حل مشاكل العراق من دون التوافق والحاجة لجميع المكونات.

وأضاف أن أية فئة تريد أن تسيطر على العراق قد يمكنها ذلك لكن هذا لايعني ان ذلك يؤدي لحل مشاكل العراق. مستغربا من طرح البعض ان مبدأ التوافق هو ضد الديمقراطية وهو غير صحيح. لأن المشكلة ليست في مبدأ التوافق ذاته إنما في عدم تطبيقه. وهو ما كان يحصل لمرات كثيرة في بغداد. وقد تم حل معظم المشاكل خلال الفترة الماضية في العراق وفق مبدأ التوافق. وفي هذه الاثناء وصل اياد علاوي رئيس ائتلاف العراقية إلى إقليم كردستان في زيارة يجري خلالها لقاءات مع القيادات الكردستانية للبحث في إمكانية عقد تحالف سياسي في المرحلة المقبلة.

في غضون ذلك اوضح النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محسن السعدون في تصريح خص به (المدى) ان زيارة قادة الكتل لاقليم كردستان والتحاور مع قادتها دليل على ان كتلة التحالف الكردستاني لاتزال تعد رقما صعبا في داخل المعادلة السياسية لاسيما وانها حصلت على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات رغم ان النتائج النهائية لم تعلن حتى الان، وقال السعدون: ان تلك الحوارات تهدف الى وضع الملامح الاساسية لخطط المرحلة القادمة. واضاف ان كتلة التحالف الكردستاني منفتحة على جميع الكتل السياسية في اطار القواسم المشتركة لغرض تشكيل الحكومة المقبلة. مرشح ائتلاف العراقية فتاح الشيخ اكد في حديث مع (المدى) ان زعيم ائتلافه يمتلك علاقات متينة مع القادة الاكراد . وقال ان هدف زيارة علاوي الى كردستان تأتي لتهيئة اجواء تشكيل الحكومة المقبلة. مضيفا ان الزيارة كان معدا لها مسبقا قبل الانتخابات لكن بسبب انشغال الجميع في الحملات الانتخابية تقرر تاجيل الزيارة الى مابعد الانتخابات. مشيرا الى ان العراقية تسعى الى عقد شراكات مع جميع الكتل السياسية و لاتضع اي خطوط حمر في الانفتاح والتحاور. وحول تصريحات الهاشمي الاخيرة ومدى تاثيرها على العلاقات بين العراقية والتحالف الكردستاني قال الشيخ: ان علاقتنا مع الاخوة الاكراد جيدة والاجواء ملائمة لعقد تحالف واسع معهم لاسيما وان الائتلاف الوطني والعراقية والتحالف الكردستاني خاضوا الكثير من جولات الحوار قبيل الانتخابات بهدف تشكيل جبهة واسعة لتشكيل الحكومة المقبلة. وزاد ان العراقية حريصة على توطيد العلاقة مع الجميع ولتلافي حصول مثل هذه الازمة التي اثيرت مؤخرا قرر ائتلاف العراقية ان تكون التصريحات مركزية وتصدر عن اللجنة الاعلامية الرسمية للائتلاف ومحددة بالناطق الرسمي للعراقية ممثلة بالنائبة ميسون الدملوجي . في هذه الاثناء قال القيادي في الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف: ان الائتلاف لم يقرر حتى الان مع من سيشكل جبهة وانه ينتظر ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات.

واضاف في تصريح صحفي: ان الائتلاف يعمل كفريق عمل جماعي وقراراته تتخذ بعد اجتماعات تجرى بين القوى المنضوية تحته ولايوجد لديه تحفظ على اية قوة سياسية. واوضح عبد اللطيف لا توجد لدينا خطوط حمر على احد ولكن تعتمد التحالفات على عدد مقاعد كل كيان سياسي. وعن وجود تحركات من قبل قيادة الائتلاف الوطني العراقي اكثر من بقية الكتل السياسية حاليا قال عبد اللطيف: ان الائتلاف الوطني يعتقد انه معني بسرعة العملية السياسية وان لا ينتظر الشعب العراقي شهورا طويلة من اجل تشكيل الحكومة ولذلك فان تحركاته تأتي للاسراع بتشكيل الحكومة.

التحالفات النيابية القادمة تحدد شكل الحكومة

فيما أكد عضو قائمة «الائتلاف الوطني العراقي» حميد رشيد معلة أن اللقاءات الراهنة بين القوى الرئيسة على الساحة السياسية في البلد لا ترقى الى مرحلة التحالفات، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود تقارب بين البرامج التي تطرحها تلك القوى،» وشدد معلة على أن الائتلاف الوطني العراقي منفتح على القوى السياسية كافة لبحث تشكيل الحكومة. عضو قائمة ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي أكد عدم وجود ما يمنع القائمة من إجراء لقاء مع أية قائمة أخرى للبحث في تشكيل الحكومة المقبلة. وكانت الانتخابات البرلمانية جرت الاحد الماضي واسفرت مؤشرات نتائجها الاولية عن حصول الكتل الرئيسة على نتائج متقدمة.

من جانبه كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي لـ(المدى) عن تشكيل الائتلاف لجنة مصغرة تاخذ على عاتقها وضع الاسس وقيادة الحوارات مع الكتل الفائزة في الانتخابات. البياتي قال في تصريح خص به (المدى): ان الحوارات الجارية في بغداد وكردستان تعتبر حوارات تمهيدية لتشكيل الحكومة المقبلة. مضيفا ان دولة القانون بدأت بالانفتاح والتحاور مع تلك الكتل لكن اشار الى ان الحوارات الحقيقة ستبدأ بعد اعلان النتائج النهائية.

وتابع ان زيارة بعض القادة السياسيين الى كردستان تجري بشكل طوعي بغية ترطيب الاجواء والتمهيد لعقد التحالفات بين شركاء العملية السياسية.


# محافظة المثنى / دائرة العقود الحكومية
## قسم التعاقدات

العدد/ ٣٢٤
التاريخ/ ٢٠١٠/٣/٣

### مناقصة رقم (٩)
### إعلان للمرة الأولى

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الأولى للمشروعين الموضحين في الجدول المرفق أدناه الخاص بمديرية بلديات المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٠ استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لاعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/٣/١٧ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/٣/٣١ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقاً للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٦٠) يوماً أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤- عنوان البريد الالكتروني للدائرة المسؤول عن المناقصات: info@almuthanaconstructioncommittee.com والموقع الالكتروني للدائرة: www.almuthanaconstructioncommittee.com والموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات: www.almuthana-iq.com

٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

**إبراهيم سلمان الميالي**
**محافظ المثنى**
**٢٠١٠/٣/٢**

### مناقصة رقم (٩)
### إعلان للمرة الأولى
### مشروعي مديرية بلديات المثنى

| ت | اسم المشروع | الموقع | الدرجة والاختصاص | سعر الكشف/ دينار | مبلغ التأمينات/ دينار |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تأهيل شارع المحيط بحي الحسين والربط باتجاه تقاطع المهدي | السماوة | ٥/ إنشائية | ١٧٥٠٠٠ | ١٪ من مبلغ العطاء |
| ٢ | تأهيل وتبليط شارع الربط لتحويلة جسر الشهداء خلف الحي الصناعي بالشارع العام سماوة ناصرية | السماوة | ٤/ إنشائية | ٢٠٠٠٠٠ | |


**نقطة ضوء**

# المطلوب رئيس عراقي

**حازم مبيضين**

ندرك مسبقاً أن من حق كل عراقي يجد أو يعتقد في نفسه القدرة والكفاءة، أن يتقدم مترشحاً إلى أي موقع سياسي، سيادياً كان أو غير سيادي، وندرك أن موقع رئيس الجمهورية بعد الانتخابات التشريعية الثانية في عراق ما بعد صدام حسين يغري الكثيرين بالتقدم لإشغاله، والسعي بالوسائل الشرعية والأخلاقية للفوز به، لكننا ندرك أيضاً أن لأحد يملك الحق في اختراع مواصفات للرئيس العتيد يتوهم انطباقها عليه وحده من دون سائر العراقيين، أو يشترط الانتماء لقومية معينة أو دين ما، أو مذهب بعينه، للفوز بذلك الموقع وهو بذلك يسقط صفة العراقية عن الكثير من العراقيين، مخالفاً دستور بلاده الذي نفترض أنه سيكون حارسه الأول لو تمكن من تسنم المنصب الرئاسي.

يمكن لأي عراقي أن يحدد الصفات المطلوب توافرها في الرئيس القادم، شريطة أن لايسقط حق أي عراقي في التقدم لإشغال الموقع، وعلى أن لايعتبر الإنتماء لقومية بعينها شرطاً لذلك، فهذا موقف شوفيني نؤكد أن الرئيس القادم يجب أن يترفع عنه، لاننا نفترض أنه سيكون رئيساً لكل العراقيين، وليس زعيم عشيرة أو حزب أو مذهب أو دين، وليس قائداً قبلياً، ولا مقدماً في ميليشيا مذهبية أو قومية، لأن ذلك بكل بساطة يشكل وصفة للعودة بالعراق إلى ما قبل تحرره من الحزب القائد والزعيم الضرورة والطائفة صاحبة الحظوة، وهذه كلها من الاسباب التي دفعت العراقيين للتغيير والانتقال إلى واقعهم الراهن.

لسنا هنا في معرض الدفاع عن شخص الرئيس جلال الطالباني المحترم، فقد تكفل بذلك عراقيون من مختلف القوميات والطوائف، وقد أشاروا لدوره في الحفاظ على الدستور وإلى دوره في حفظ أمن واستقرار ووحدة البلاد، وشددوا على أنه أدى دوره على أحسن وجه، ولاقى الاحترام على المستويين الدولي والإقليمي، واستذكروا تجربته وكفاءته وخبرته ونزاهته، مؤكدين ثقتهم بوطنيته ودوره كعامل توحيد بين العراقيين بغض النظرعن قومياتهم ومذاهبهم، واعتبروا أن مام جلال أعطى للرئاسة رونقها وكان حامياً لوحدة العراقيين في أحلك الظروف، إضافة لتأكيدهم أنه لم يكن مصدراً لزعزعة علاقات العراق العربية بسبب كونه كردياً، بل على العكس كانت سياسته واضحة باتجاه التقرب من محيطه العربي، ومحاولة حل المشاكل العالقة مع ذلك المحيط على أساس الحوار البناء والدعوة إلى الهدوء وعدم التصعيد في المواقف، وأجمعوا أنه صمام أمان العراق والعراقيين.

لايأتي نائب الرئيس طارق الهاشمي بجديد وهو يعلن احترامه لترشح الرئيس طالباني لرئاسة ثانية، فهذا موقف يفرضه عليه الدستور، ونجاح طالباني مرة ثانية تفرضه موازين القوى السياسية بعد ظهور النتائج النهائية للانتخابات، ويبدو متأخراً تأكيده على تميز علاقته بطالباني وتقديره واحترامه له باعتبار ذلك أمراً محسوماً لا يقبل الشك، وإلا فما معنى دعوته للرجل بالتقاعد وكأن الانسان قادر على التقاعد من مواطنته، أما إعلان احترامه لرغبة التحالف الكردستاني بترشيح الرئيس طالباني لرئاسة ثانية، فانه لايبدو نابعاً من مواقف الرجل الفعلية بقدر ما هو نابع من ردود الفعل التي جوبه بها تصريحه الذي انطلق (وليس بالصدفة من فضائية الجزيرة)، أما تراجعه وتشديده على موقفه الذي وصفه بالمبدئي تجاه الكرد ودعم تجربتهم في كردستان فانه موقف لايمكن لعراقي يرغب بممارسة العمل السياسي التنصل منه أو العمل بما يغايره، إن كان يؤمن بالعراق الجديد الديمقراطي والتعددي.

وبعد فان المطلوب هو رئيس عراقي بغض النظر عن قوميته أو دينه أو مذهبه، والشرط الأول والاخير أن يكون مخلصاً وأن يكون عراقياً، وعراقياً فقط.